

Distr.: General
14 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة العشرون المستأنفة

فيينا، ١٢-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

البند ٣ من جدول الأعمال

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية
والشؤون الإدارية

لجنة المخدرات

الدورة الرابعة والخمسون المستأنفة

فيينا، ١٢-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

البند ٣ من جدول الأعمال

تقديم توجيهات بشأن السياسة العامة إلى برنامج المخدرات
التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،
وتدعيم ذلك البرنامج ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته

الإدارية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالشؤون الإدارية والميزانية
والإدارة الاستراتيجية

الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

١- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير المدير التنفيذي عن الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) (E/CN.7/2011/16-E/CN.15/2011/22). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في ذلك التقرير، بنائب المدير التنفيذي وغيره من ممثلي المكتب.

٢- وتُقدّم ميزانية المكتب المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى لجنة المخدرات وإلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٥/٤٦ جيم والباب الحادي عشر من قرارها ٢٥٢/٦١. وقد أحيطت اللجنة الاستشارية علماً خلال نظرها في تقرير المدير التنفيذي



بأنه استجابة لتوصية من وحدة التفتيش المشتركة، ثم من اللجنتين، قرّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرّره ٢٥٩/٢٠١١ أن تعقد اللجنتان جلسات مشتركة خلال دورتهما المستأنفة لمناقشة مسائل الشؤون الإدارية والميزانية والإدارة الاستراتيجية (انظر A/66/315/Add.1، الفقرة ٥). وسوف تُعقد أولى هذه الجلسات المشتركة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ومن المتوقع أن يؤدّي هذا التطوّر إلى تعزيز الكفاءة والفعالية بسبل منها الكف عن عرض المعلومات نفسها على كل لجنة على حدة. وترحب اللجنة الاستشارية بهذا التطوّر.

٣- وتلاحظ اللجنة الاستشارية، من الفقرة ٣ من تقرير المدير التنفيذي، أن الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ الذي وضعه الأمين العام يعتبر مراقبة المخدّرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره من بين أولويات الأمم المتحدة الثماني المحدّدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (انظر A/65/6/Rev.1).

ثانياً- الشكل وطريقة العرض

٤- كما هو مبين في الفقرة ٤ من تقرير المدير التنفيذي، كانت ميزانية المكتب المدمجة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ هي أول ميزانية تُعرض في شكل قائم على النتائج (انظر E/CN.7/2007/17-E/CN.15/2007/18). وقد رحّبت اللجنة الاستشارية، في تقريرها ذي الصلة، بالجهود التي يبذلها المكتب في هذا الصدد، وأوصت باتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين إدارة أداء البرامج (انظر E/CN.7/2007/18-E/CN.15/2007/19، الفقرة ٩). وشجّعت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن ميزانية المكتب المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، المكتب على مواصلة تطوير عناصر إطار ميزانيته القائمة على النتائج والمضي في تنقيح تلك العناصر (انظر E/CN.7/2009/14-E/CN.15/2009/24، الفقرة ٣).

٥- وفيما يتعلق بالميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن تحسينات إضافية أُدخلت على الشكل القائم على النتائج، بما في ذلك مواءمة الأطر المنطقية مع تلك المحددة في الباب ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ A/66/6 (الباب ١٦) و Corr.1). وتلاحظ اللجنة أيضاً أن استراتيجية المكتب المحدثة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ سوف توفّر التوجيه من أجل صياغة أهداف ومؤشرات إنجاز محدّدة بوضوح، مما سيوفّر إطاراً لقياس أداء المكتب. بيد أن اللجنة الاستشارية ما زالت ترى أن ثمة مجالاً لمزيد من التنقيح للإطار القائم على النتائج، لا سيما من حيث تقوية العلاقة بين مؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء ذات الصلة.

ثالثاً - برنامج العمل

٦- تلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير المدير التنفيذي أنّه بغية تعزيز فعالية المكتب ومساءلته ومراقبته أُعيد تنظيم برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في سبعة برامج فرعية، ستة منها مواضيعية وواحد يتعلق بالتوجيه السياساتي والاستجابات العملياتية ودعم أجهزة تقرير السياسات. وهذه البرامج الفرعية متوائمة مع الأولويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية التي جرى تحديدها بالتشاور الكامل مع الدول الأعضاء مما أفضى إلى نهج البرنامج المتكامل. ويندرج كل برنامج فرعي في الهيكل التنظيمي الحالي للشعب الثالث، وهو ما يسمح بتعزيز جوانب التكامل والتآزر بين الشعب والعمليات الميدانية (E/CN.7/2011/16-E/CN.15/2011/22، الفقرات ٦-٨). وتلاحظ اللجنة الاستشارية إعادة تنظيم برنامج العمل لكي يستجيب على نحو أوضح للأولويات المواضيعية التي حددها المكتب. وقد علّقت اللجنة بمزيد من التفصيل على نهج البرنامج المتكامل في الفقرات ٢٦ إلى ٢٨ أدناه.

رابعاً - إسقاطات الإيرادات المدجة

٧- أُشير في الفقرة ١٨ من تقرير المدير التنفيذي إلى أنّه في الوقت الذي يواصل المكتب سعيه إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل بين مفاهيم وعمليات برنامجي المخدّرات والجريمة، تُدرّج التبرّعات في الميزانية وتُحسب على نحو منفصل في كل من صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدّرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. والوضع المالي لهذين الصندوقين معروض في الباب السابع من التقرير وملخّص في الجدولين ٢٥ و ٢٦. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٨ من التقرير أنّ ميزانية المكتب المدجة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تُركّز، كما كان الحال في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، على الموارد العامة الغرض في الصندوقين، أي على التبرّعات غير المخصّصة التي تموّل عناصر أساسية من التوجيه التنفيذي والإدارة للمكتب، وكذلك برامج وأنشطة دعم البرنامج في المقر (فيينا) وفي الميدان. وتُستخدم هذه الموارد أيضاً لتمويل سُلْف مؤقتة للمشاريع وغيرها من العمليات الميدانية.

٨- ويرد في الجدول ١ من تقرير المدير التنفيذي ملخّص لإسقاطات الموارد الخاصة بفتري السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣. ويبلغ مجموع الموارد المسقطة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ للمكتب ٥٠٠ ٤٦٥ ٥٦١ دولار، وهو ما يمثّل زيادة مقدارها ٥٠٠ ٦٥٧ ١٠ دولار، أو ١.٩ في المائة، مقارنة بالمستوى المنقّح المُسقط لفترة السنتين

٢٠١٠-٢٠١١ وهو ٨٠٨ ٠٠٠ ٥٥٠ دولار. ومن ذلك المجموع، يقدر إجمالي الموارد المسقطة لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، باستثناء الجزء المدرج في الميزانية العادية، بمبلغ ٤٨٢ ٥٠٠ ٤٧٥ دولار. أما المبلغ المتبقي، وقدره ٩٨٣ ٠٠٠ ٨٥ دولار، فمدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/6)، في إطار الأبواب ١ و١٦ و٢٣ و٢٩ و١٠. وكما هو مبين في الفقرة ٢٢ من التقرير، تعرض الميزانية المدججة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، كما كان الحال في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ميزانية وحيدة للدعم العام وميزانية وحيدة لتكاليف دعم البرنامج تشمّلان في كل حالة صندوقي برنامج المخدرات وبرنامج الجريمة على حدّ سواء. وتظلّ ميزانيتا حافظتي مشاريع الصندوقين الممولتين من الموارد الخاصة الغرض منفصلتين، لأنّ معظم المساهمات مخصّصة تخصيصاً محدّداً في إطار كل صندوق.

٩- وفيما يتعلق بتوزيع الموارد بين المقر والميدان، تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المالية التكميلية التي توفّرت لها أنّ مبلغاً قدره ٣١٧.٠ مليون دولار من نفقات الصندوق المسقطة المجمّعة وقدرها ٤٧٥.٥ مليون دولار، أي ٦٧ في المائة، سيُخصّص للمكاتب الإقليمية التابعة لمكتب المخدرات والجريمة، وأنّ مبلغاً قدره ١٥٧.٧ مليون دولار، أي ٣٣ في المائة، سيُخصّص لمقر المكتب. ويُشار على سبيل المقارنة إلى فترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و٢٠٠٨-٢٠٠٩، حيث بلغت نسبة الموارد المخصّصة للمكاتب الميدانية ٦٤.٥ في المائة و٦٠ في المائة، على التوالي، ونسبة الموارد المخصّصة لمقر المكتب ٣٥.٥ في المائة و٤٠ في المائة، على التوالي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضاً أنّ من ٢٤٣ وظيفة ذات طبيعة مستمرة مُدرجة في الميزانية في إطار الصندوقين للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، هناك ١١٤ وظيفة في المكاتب الميدانية. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كانت هناك ١٨٣ ١ وظيفة مشاريع إضافية ممّولة من الصندوقين، منها ١١٩ وظيفة فقط في مقر المكتب (انظر أيضاً الفقرة ١٥ أدناه). وترحب اللجنة الاستشارية بزيادة تركيز المكتب على الأنشطة في الميدان.

١٠- ويشير المدير التنفيذي في تقريره إلى أنّ من المتوقّع خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ أن يبلغ إجمالي الإنفاق العام الغرض لصندوقي برنامج المخدرات وبرنامج الجريمة ٢١.١ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، أو ٢.٤ في المائة، مقارنة بالإنفاق المنقّح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وهو ٢٠.٦ مليون دولار. وترجع الزيادة أساساً إلى تعزيز مكتب المدير التنفيذي وشبكة المكاتب الميدانية وإنشاء عدد من الوظائف وإعادة تصنيفها إلى رتب أعلى (E/CN.7/2011/16-E/CN.15/2011/22، الفقرة ٢٧). ومن المتوقّع أن تزداد الاحتياجات من موارد تكاليف دعم البرنامج بمقدار ٤.٦ ملايين دولار، أو ١٤.٨ في المائة، من ٣١.٢ مليون دولار

في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٣٥.٨ مليون دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتُجسّد الزيادة أساساً نقل موارد من الأموال العامة الغرض إلى أموال تكاليف دعم البرنامج (انظر الفقرة ١٢ أدناه) وتعزيز عدد من الوحدات التنظيمية، وكذلك إعادة حساب تكاليف وظائف طبقاً للجدول المعياري لتكاليف المرتبات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، المستخدم في الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة (انظر E/CN.7/2011/16-E/CN.15/2011/22، الفقرة ٢٨). ومن المتوقع حدوث زيادة طفيفة في إجمالي الإنفاق الخاص الغرض للصندوقين من ٤١٥.٥ مليون دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٤١٨.٥ مليون دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ويجسّد ذلك انخفاضاً في تنفيذ المشاريع في إطار صندوق برنامج المخدّرات، مقابل زيادة في تنفيذ المشاريع في إطار صندوق برنامج الجريمة (انظر E/CN.7/2011/16-E/CN.15/2011/22، الفقرة ٢٩).

١١- وتستذكر اللجنة الاستشارية أنّ المكتب كان قد واجه، خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وضعاً مالياً عسيراً يرجع في جزء منه إلى الأزمة المالية العالمية، مما استتبع انخفاضاً حاداً في الإيرادات العامة الغرض في عام ٢٠٠٩ (انظر E/CN.7/2009/14-E/CN.15/2009/24، الفقرة ٦). وقد أُحيطت اللجنة علماً، أثناء نظرها في اقتراحات المدير التنفيذي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بأنه من أجل التصدي لهذا الوضع، تعيّن تجميد الوظائف الشاغرة في مقر المكتب في فيينا في عام ٢٠٠٩؛ وقد أُعيدت هيكلة شبكة المكاتب الميدانية؛ كما جرى تقليص عدد الوظائف في الميدان. ونتيجة لذلك، تمّ تخفيض النفقات العامة الغرض إلى مستوى الإيرادات المُسقطّة. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٢٤ من التقرير الحالي للمدير التنفيذي أنّ الإيرادات العامة الغرض استقرت خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بفضل مساهمة غير متكرّرة قدرها ٧ ملايين دولار إلى صندوق برنامج المخدّرات، وأنّ من المتوقع لإسقاطات الإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ أن تبلغ مستوى مماثلاً لعام ٢٠١١، بمجموع قدره ٢١.٥ مليون دولار للسنتين. وتُثني اللجنة الاستشارية على المكتب لما اتّخذه من تدابير لحفظ استقرار وضعه المالي، كما تتوقع أن يواصل المكتب رصد الإيرادات والنفقات العامة الغرض عن كثب. وفي هذا الصدد، تُشجّع اللجنة المكتب على استكشاف الفرص المؤاتية لتوسيع قاعدة جهاته المانحة.

١٢- ويشير المدير التنفيذي في الفقرة ٢٣ من تقريره إلى أنه بغية إعادة توفيق الموارد مع أكثر مصادر التمويل انطباقاً بشكل مباشر، يجري نقل عدّة بنود متعلقة بالوظائف وغير متعلقة بالوظائف بين فئتي الأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرنامج في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وعند الاستفسار، أُحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأنّ الموارد الجاري نقلها من الأموال العامة الغرض إلى أموال تكاليف دعم البرنامج هي تلك المتعلقة بوظائف الدعم،

مثل الوظائف الخاصة بالتمويل المشترك والشراكة والدعوة إلى المناصرة والتقييم المستقل وبعض الوظائف الإدارية، وكذلك الموارد غير المتعلقة بالوظائف.

١٣- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا من الفقرة ٢٣ من التقرير أن المكتب يتخذ خطوات لاستعراض نموذج تمويله بغية تقدير طبيعة تكاليف الدعم وأنماطها مقارنة بالأنشطة البرنامجية وأحجام البرامج، وإعادة تقييم فعالية الاستخدام الحالي لمصادر تمويله. وعند الاستفسار، أُحييت اللجنة الاستشارية علما بأن نموذج تمويل المكتب الحالي لا يتفق مع البرمجة المتكاملة أو مع غرض مصادر تمويله، وأنه يعتمد بدرجة مفرطة على الأموال العامة الغرض، وأنه غير متنسق في ممارساته بشأن استرداد التكاليف، وأنه لا يوفر سوى قدرات تنبؤية محدودة. ومن ثم، ومراعاة أيضا لتوصية وحدة التفتيش المشتركة (انظر JIU/REP/2010/10، التوصية ٥)، أنشأ المكتب فرقة عمل مشتركة بين الشعب لاستعراض نموذج تمويله وتقييم فعاليته. وقد قررت فرقة العمل، التي تتوقع الانتهاء من وضع مشروع مقترحاتها بحلول منتصف عام ٢٠١٢، أن تركز على المسائل الأربع التالية: وظائف تنفيذ البرنامج؛ وقرب الوظائف من تنفيذ البرنامج؛ وأنماط التكاليف؛ وكفاية مصادر التمويل. وكانت تعمل على اقتراح نموذج مؤسسي ينطوي على نهج واضحة بشأن حساب تكاليف الأنشطة وحساب تكاليف النواتج بالكامل واسترداد التكاليف المباشرة/غير المباشرة لوظائف الدعم وتنبؤات التكاليف مقارنة بالحجم. وسوف تسعى فرقة العمل أيضا إلى استبانة طرائق مبسطة لتقدير التكاليف.

١٤- وأُحييت اللجنة الاستشارية علما كذلك بأن جهود فرقة العمل تزامنت مع المبادرة الجارية حاليا في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بشأن استعراض ترتيبات الأمانة العامة للأمم المتحدة المتعلقة باسترداد التكاليف واسترداد تكاليف دعم البرنامج. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من تعليقات الأمين العام على توصيات وحدة التفتيش المشتركة أن التاريخ المستهدف لتنفيذ مقترحات فرقة العمل بالكامل هو نهاية عام ٢٠١٢ (انظر Corr.1 و A/66/315/Add.1، الفقرة ٩). وترحب اللجنة الاستشارية بقرار المكتب إلقاء نظرة ناقدة على استراتيجية تمويله بغية تقييم فعاليتها وتعزيزها في نهاية المطاف، كما تؤكد ثقتها بأن فرقة العمل ستنتج عملها في حينه. وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات عن متابعة مقترحات فرقة العمل في الوقت المناسب.

خامسا- المقترحات الخاصة بالتوظيف

١٥- يوفر الجدول ١ في تقرير المدير التنفيذي لحة مجملة عن موارد المكتب البشرية المسقطة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وكذلك تلك المعتمدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وكما هو

مبيّن في الجدول، هناك ٥٩ وظيفة مقترحة في إطار الأموال العامة الغرض و ١٨٤ وظيفة في إطار أموال تكاليف دعم البرنامج. وهناك ٢٣١ وظيفة إضافية مطلوبة في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من حاشية الجدول أنّ الوظائف الممولة من الأموال الخاصة الغرض غير مدرجة في جداول الوظائف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، لأنّ العديد من هذه الوظائف له طبيعة مؤقتة وهي عرضة للتغيير بصورة متكررة، كما أنّها لا تخضع كلها لإدارة المكتب. وعند الاستفسار، أُحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأنه في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كان هناك إجمالاً ٢٢٧ من هذه الوظائف (وظيفة واحدة مد-١ و ٢٠ ف-٥ و ٧٦ ف-٤ و ٦٨ ف-٣ و ٢٣ ف-٢ و ٣٩ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، وكذلك ٩٥٠ وظيفة مشاريع أخرى تخضع لإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي حين تُسلّم اللجنة الاستشارية بأنّ هذه الأرقام لا توفر سوى صورة لحالة التوظيف عند نقطة زمنية ما، فإنّها تعتبر أنّ توفير مثل هذه المعلومات سيؤدّي إلى مزيد من الشفافية فيما يتعلق بالمالك الإجمالي لموظفي المكتب. وبالتالي توصي اللجنة بأن يُدرج في الميزانية في المستقبل عدد ومستوى الوظائف المؤقتة الممولة من الأموال الخاصة الغرض.

١٦- وتستذكر اللجنة الاستشارية أنه وفقاً للباب الثاني من قرار الجمعية العامة ٢١٧/٣٥، يتعيّن التماس موافقة اللجنة على إنشاء وظائف جديدة خارجة عن الميزانية من رتبة مد-١ فما فوق. ويقترح المدير التنفيذي في تقريره إنشاء وظيفتين من هذا القبيل وإعادة تصنيف خمس وظائف برفع الرتبة إلى مد-١ أو ما فوق.

١٧- فالمدير التنفيذي يقترح في الفقرة ١١٦ (أ) من تقريره أن تُنشأ في إطار الأموال العامة الغرض وظيفة ممثل برتبة مد-١ في مكتب الاتصال في نيويورك، مشيراً إلى ضرورة تعزيز تقديم الخدمات والتنسيق في هذا المكتب. ويرى المدير التنفيذي، أن الوظيفة الجديدة مطلوبة من أجل النهوض بمهام مكتب الاتصال في نيويورك التي اتّسع نطاقها إلى حد كبير، حسبما تدلّ على ذلك دعوات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتزايدة إلى دمج مراقبة المخدرات ومنع الجريمة في عمل الأمم المتحدة الأعمّ، وكذلك القيام في عام ٢٠١١ بإنشاء فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات بوصفهما تهديدات للأمن والاستقرار، وهي الفرقة التي يشترك في رئاستها المكتب وإدارة الشؤون السياسية. وتستجيب هذه الوظيفة أيضاً للحاجة إلى مزيد من التنسيق مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها الجديدة والقائمة الكائنة في نيويورك في سياق نظام "الأمم المتحدة الواحدة"، وكذلك الحاجة إلى مزيد من التعاون مع الشركاء الخارجيين الكائنين في أمريكا الشمالية.

١٨- وقد أُحيطت اللجنة الاستشارية علماً، خلال نظرها في الميزانية المدمجة، بأن وظيفة الممثل في مكتب الاتصال في نيويورك كانت قبل عام ٢٠٠٤ برتبة مد-١ وممولة في إطار الأموال العامة الغرض. إلا أن هذه الوظيفة نُقلت، في إطار الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، إلى المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع لمكتب المخدرات والجريمة ومقره أوزبكستان. ومنذ ذلك الحين، اضطلع بمهام هذه الوظيفة برتبة ف-٥ من خلال وظيفة ممولة من الميزانية العادية. وعند الاستفسار، أُحيطت اللجنة أيضاً علماً بأن الوظيفة الجديدة الأهم لمكتب الاتصال في نيويورك تتمثل في مسؤوليته عن قيادة عمل مكتب المخدرات والجريمة في إطار فرقة العمل الجديدة العاملة على نطاق المنظومة بأسرها المشار إليها في الفقرة ١٧ أعلاه. وزُوِّدت اللجنة الاستشارية بناء على طلبها باختصاصات فرقة العمل. وليس لدى اللجنة الاستشارية، بعد أن نظرت في المعلومات التي توفرت لها، وبالنظر إلى المسؤوليات الإضافية المنوطة بمكتب الاتصال في نيويورك نتيجة لإنشاء فرقة العمل، اعتراض على اقتراح المدير التنفيذي إنشاء وظيفة جديدة برتبة مد-١ لممثل في مكتب الاتصال في نيويورك. وتلاحظ اللجنة الاستشارية في هذا الصدد أن المخطط التنظيمي لمكتب المخدرات والجريمة الذي وُفِّر لها لدى نظرها في الباب ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لم يشر بأيّ حال إلى الإنشاء المقترح لوظيفة جديدة برتبة مد-١ في مكتب الاتصال في نيويورك. وفي المستقبل، ينبغي توفير مخطط تنظيمي في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة، يُعطي صورة كاملة عن وظائف المكتب الحالية والمقترحة بصرف النظر عن مصدر تمويلها.

١٩- ويُقترح أيضاً إنشاء وظيفة جديدة واحدة برتبة مد-١ لرئيس فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات. وسيتولى شاغل الوظيفة إدارة الفرع وتوجيه وتنسيق أنشطة المكتب البحثية والتحليلية والعلمية وأنشطته في مجال التحاليل الجنائية. وسوف يوجّه إعداد منشورات المكتب الرئيسية ويُشرف عليه، وكذلك الحال بالنسبة للتقارير التقنية والتحليلية التي يكون الفرع مسؤولاً عنها، كما سيأخذ بزمام المبادرة في إعداد وترويج مؤشرات لأغراض جميع البيانات عن اتجاهات المخدرات والجريمة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من التقرير أن الوظيفة ذات الرتبة مد-١ كانت موجودة من قبل ولكنها أُلغيت في عام ٢٠٠٩ في إطار تدابير توفير الخاصة بالأموال العامة الغرض. ويرى المدير التنفيذي أنه ينبغي إعادة إنشاء الوظيفة من أجل تقوية الهيكل الإداري وتحسين تنفيذ البرنامج الفرعي (انظر E/CN.7/2011/16-E/CN.15/2011/22، الفقرة ١٠٤ أ)). وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على اقتراح المدير التنفيذي.

٢٠- ويقترح المدير التنفيذي في الفقرة ٨٣ (د) من تقريره إعادة تصنيف وظيفة ممثل مكتب المخدرات والجريمة في المكتب القطري في أفغانستان برفع الرتبة من مد-١ إلى مد-٢. وتُجسّد إعادة التصنيف المقترحة نطاق مسؤوليات الوظيفة الذي اتّسع، من تنفيذ البرنامج القطري لأفغانستان إلى إعداد البرنامج الإقليمي من أجل أفغانستان والبلدان المجاورة، الذي يشمل ثمانية بلدان بما فيها أفغانستان، واستهلال هذا البرنامج الإقليمي وتنفيذه وتنسيقه والإشراف عليه استراتيجياً. وهي تُجسّد أيضاً الدور المزدوج لهذه الوظيفة الخاصة، حيث يضطلع من يشغلها أيضاً بدور المستشار الأقدم للممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وعند الاستفسار، أُحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأن إعادة التصنيف المقترحة تُجسّد جهود المكتب الرامية إلى إعادة توصيف وظيفة الممثل في أفغانستان بغية توفير التوجيه السياسي الرفيع المستوى المناسب في مجالي مكافحة المخدرات والعدالة الجنائية، وكذلك تعزيز الالتزام الدولي بمزيد من الاتساق في هذين القطاعين الرئيسيين. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على إعادة التصنيف المقترحة.

٢١- وتتضمّن الفقرة ٤٣ (أ) من التقرير اقتراحاً بإعادة تصنيف وظيفة رئيس الديوان في مكتب المدير التنفيذي من رتبة ف-٥ إلى مد-١ بسبب ارتفاع مستوى المسؤوليات المرتبطة بإنشاء مكتب المدير العام/مكتب المدير التنفيذي المتكامل على نحو سليم كجزء لا يتجزأ من هيكل الإدارة العليا لمكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب المخدرات والجريمة وتنفيذ ولايات المكتب المتزايدة. والتبرير المقدم من المدير التنفيذي لا يكفي لإقناع اللجنة الاستشارية بالحاجة إلى إعادة التصنيف المقترحة. ومن ثم توصي اللجنة بعدم قبول الاقتراح.

٢٢- ويُقترح أيضاً إعادة تصنيف ثلاث وظائف لمثلي مكتب المخدرات والجريمة من رتبة ف-٥ إلى مد-١ في المكاتب التالية: المكتب الإقليمي للبرازيل والمخروط الجنوبي، والمكتب الإقليمي للمكسيك وأمريكا الوسطى والكاريفي، والمكتب الإقليمي لغرب أفريقيا ووسطها (انظر E/CN.7/2011/16-E/CN.15/2011/12، الفقرة ٨٣ (أ)). ويشير المدير التنفيذي إلى أنّ الاقتراح يرمي إلى تلبية الاحتياجات إلى إعداد استراتيجيات جديدة للبلدان التي تغطّيها هذه المكاتب وإعداد نهج الشراكة الجديد (انظر أيضاً الفقرة ٢٧ أدناه)، وكذلك وضع تدابير مبتكرة للتصدي للتحديات القائمة والمستجدة، مما سيزيد من المسؤوليات المنوطة بشاغلي هذه الوظائف.

٢٣- وعند الاستفسار، وفّرت للجنة الاستشارية معلومات مفصّلة تُبرّر الحاجة إلى عمليات إعادة التصنيف المقترحة. وقد أُحيطت اللجنة علماً بأمور منها أنّ المكتب الإقليمي للبرازيل والمخروط الجنوبي والمكتب الإقليمي للمكسيك وأمريكا الوسطى والكاريفي يمرّان بعملية تحوّل إلى مكتبين للاتصال والشراكة، مما سيترتب عليه زيادة التركيز على الدعوة إلى

المناصرة ومزيد من الظهور للأنظار وتعزيز بناء الشراكات والتوسع في أنشطة حشد الموارد. وسوف يدعم مكتب الاتصال والشراكة الجديان زيادة قدرة مكتب المخدرات والجريمة على تقديم التعاون التقني المتخصص والمشورة السياسية، بما في ذلك من خلال مبادرات التعاون الإقليمي المعززة. وعند الاستفسار عن وضع المكتبين الجديين، أُحيطت اللجنة علماً بأن حكومة المكسيك وافقت على فحوى مذكرة مفاهيم تصف طبيعة مكتب الاتصال والشراكة ووظائفه في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وأنها تعمل الآن مع مكتب المخدرات والجريمة لإدخال التعديلات اللازمة على اتفاق البلد المضيف. وما زالت المناقشات جارية بشأن إعادة توصيف المكتب الإقليمي للبرازيل والمخروط الجنوبي. وبالنظر إلى التبرير المقدم من المدير التنفيذي، ليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على عمليتي إعادة التصنيف المقترحتين.

٢٤- وفيما يتعلق بالمكتب الإقليمي لغرب أفريقيا ووسطها، أُحيطت اللجنة الاستشارية علماً، عند الاستفسار، بأن المكتب يقوم بتنفيذ برنامج إقليمي طموح لغرب أفريقيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ تبلغ ميزانيته الإجمالية ١٩٠ مليون دولار. ويهدف البرنامج الإقليمي، في جملة أمور، إلى دعم تنفيذ الإعلان السياسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الوقاية من إدمان المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا وخطة العمل المرتبطة به. وفي هذا السياق، ستطراً زيادة كبيرة على أنشطة البرنامج بفضل تعهد من الاتحاد الأوروبي بالتبرع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمبلغ ٢٠ مليون يورو، وتعهدات أخرى للبرنامج الإقليمي لمكتب المخدرات والجريمة، وشراكة جديدة كبرى بين الاتحاد الأوروبي ونيجيريا والمكتب في مجال الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر/تهريب المهاجرين ومكافحة الفساد وإصلاح قطاع العدالة. وبالنظر إلى التبرير المقدم من المدير التنفيذي، ليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على عملية إعادة التصنيف المقترحة.

٢٥- وتؤكد اللجنة الاستشارية ثقتها بأن الوظائف الجديدة والمعاد تصنيفها المشار إليها أعلاه ستعزز من قدرة المكتب على تنفيذ ولايته بنجاح.

سادساً- مسائل أخرى

٢٦- تصف الفقرات ٩ إلى ١٤ من تقرير المدير التنفيذي تطوّر نهج البرنامج المتكامل الذي استهله المكتب خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتتمثل أهداف النهج الجديد، الذي يشمل برامج مواضيعية وإقليمية وقطرية متعددة السنوات والذي اعتمد تنفيذه من جانب لجنة المخدرات في قرارها ١٣/٥٢ ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في قرارها ٣/١٨ فيما يلي: (أ) تعزيز الملكية الإقليمية والوطنية للتعاون التقني المقدم من المكتب؛ و(ب)

تعزيز التعاون مع شركاء الأمم المتحدة والهيئات المتعددة الأطراف عن طريق دمج مكافحة الجريمة المنظمة والفساد والاتجار غير المشروع في جدول أعمال إنمائي أعمّ؛ و(ج) زيادة مزايا المكتب النسبية إلى أقصى حدّ في مرحلة وضع السياسات والدعم المعيارى، وفي ترويج المبادرات الاستراتيجية العابرة للحدود من جانب الكيانات الإقليمية والبلدان الشريكة.

٢٧- وتلاحظ اللجنة الاستشارية من التقرير أنّ المكتب مضى قدماً، خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، في إعداد واستهلال برامج مواضيعية لكل من أولوياته المواضيعية. ويوفّر كل برنامج مواضيعي توليفة مفاهيمية لعمل المكتب بشأن أولوية مواضيعية ما، وهو مصمّم لتزويد الدول الأعضاء بلمحة مجملة واضحة لإطار المكتب السياساتي ذي الصلة. وتتبع البرامج الإقليمية والقُطرية المتكاملة التي أعدّها المكتب نهجاً ينطلق من القاعدة، تُكيّف وفقه سياسة المكتب المعيارية ومبادراته العالمية تبعاً للأولويات والاحتياجات الإقليمية والوطنية. ويجري إعداد كل برنامج إقليمي على أساس التشاور التام على المستوى الميداني مع الكيانات الإقليمية والبلدان الشريكة، ومع فرادى البرامج القُطرية التي أنشئت من أجل بلدان ربما تتطلّب مجموعة من مبادرات أشدّ قوة وتركيزاً. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة من التقرير أنّ عملية تحديد الأولويات الإقليمية واستعراضها قد أدّت إلى استعراض التزام المكتب الاستراتيجي إزاء البلدان المتوسطة الدخل، وهو ما أدّى إلى نهج أكثر تركيزاً على مرحلة وضع السياسات، الأمر الذي يعزّز الاستراتيجيات الوطنية من خلال إعداد استجابات مبتكرة للتحديات القائمة والناشئة. وتتمثّل إحدى سمات هذا النهج في المفاوضات المقترحة لاتفاقيات البلد المضيف من أجل إنشاء مكاتب شراكة واتصال تابعة لمكتب المخدرات والجريمة في بلدان مختلفة (انظر أيضاً الفقرتين ٢٢ و ٢٣ أعلاه).

٢٨- ويشير المدير التنفيذي إلى أنّ هناك تكاملاً تاماً بين البرامج المواضيعية والإقليمية، حيث تقوّي هاتان الأداتان كل منهما الأخرى كما أنّهما مصمّمتان من أجل ضمان التنفيذ الفعّال للسياسة المعيارية دعماً لاتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهو يذكر علاوة على ذلك أنّ حجر الزاوية في نهج البرنامج المتكامل هو فرّق العمل المشتركة بين الإدارات التي أنشئت لتسخير الخبرة ذات الصلة المكتسبة عبر البرامج الفرعية القائمة وصياغة برامج مواضيعية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتضمّ الفرّق مشاركين من جميع الفروع المواضيعية ومجالات السياسات المؤسسية ذات الصلة، إضافة إلى أعضاء المكاتب الميدانية ذات الصلة التابعة لمكتب المخدرات والجريمة، وهي تُدعى دورياً حسب كل منطقة إلى الاجتماع في المقر. وعند الاستفسار، أُحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأنه لن يترتب على اجتماعات فرق العمل أيّ تكاليف سفر إضافية، لأنّها ستُعقد إمّا على هامش مناسبات مُزمعة أخرى أو

عن طريق المؤتمرات الفيديوية. وثرَّحَّ اللجنة الاستشارية بالتحوُّل من النهج القائم على المشاريع إلى النهج البرنامجي، والتركيز المناظر على تعزيز التزام المكتب الاستراتيجي إزاء شركائه وضمان الملكية الإقليمية والوطنية لأنشطة التعاون التقني. وتتوقَّع اللجنة أن تتضمن الميزانية المقبلة تحديثاً لحالة تنفيذ النهج، إضافة إلى معلومات عن النتائج المحددة المحرزة. وتؤكد اللجنة أيضاً ثقتها بأن نهج البرنامج المتكامل سيؤدي إلى تقوية التعاون والتنسيق بين المكتب والبعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام بشأن المسائل المدرجة في اختصاص المكتب.

٢٩- وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٣٧ من التقرير أنه، طبقاً لما طلبته لجنة المخرّجات في قرارها ١٤/٥٢ ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في قرارها ٦/١٨، أُعيد إنشاء وحدة تقييم مستدامة وفعّالة ومستقلّة تشغيلياً في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وخلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، يقترح المدير التنفيذي تعزيز وحدة التقييم المستقل بثلاث وظائف ممولة من الميزانية العادية (وظيفة واحدة ف-٥ وواحدة ف-٤ وواحدة ف-٣) ووظيفة واحدة (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) ممولة من أموال دعم البرنامج. وسوف تُوفّر موارد إضافية قدرها ٣٠٠ ١٨٥ ١ دولار من الأموال الخاصة الغرض (انظر E/CN.7/2011/16-E/CN.15/2011/22، الفقرات ٣٧ و٤٢ و٤٣). وعند الاستفسار، وفّر للجنة الاستشارية الجدول التالي الذي يبيّن إسقاطات الموارد لوحدة التقييم المستقل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣:

الفئة	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	الوظائف
ألف - الأموال العامة الغرض		
متعلقة بالوظائف	-	-
غير متعلقة بالوظائف	-	-
المجموع الفرعي	-	-
باء - أموال تكاليف دعم البرنامج		
متعلقة بالوظائف (١ فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))	١٨٢.١	١
غير متعلقة بالوظائف	-	-
المجموع الفرعي	١٨٢.١	١
جيم - الأموال الخاصة الغرض		
صندوق برنامج المخرّجات	١ ١٨٥.٣	-
صندوق برنامج الجريمة	-	-
المجموع الفرعي	١ ١٨٥.٣	-

الفئة	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	الوظائف
دال - الميزانية العادية		
متعلقة بالوظائف (١ ف-٥ و ١ ف-٤)	٨٢٢.٧	٣
١ ف-٣)		
غير متعلقة بالوظائف	-	-
المجموع الفرعي	٨٢٢.٧	٣
المجموع	٢ ١٩٠.١	٤

٣٠- وأُحييت اللجنة الاستشارية أيضاً علماً، عند الاستفسار، بأن الأموال الخاصة الغرض المشار إليها أعلاه سوف تسمح بإجراء تقييمات على مستويي المشاريع والبرامج، وتطوير القدرة على التقييم، والتدريب على إدارة التقييم. وسوف تُستخدم الموارد أيضاً من أجل إنشاء وترسيخ ثقافة تقييم في فيينا وفي المكاتب الميدانية، وذلك عن طريق ضمان متابعة تنفيذ توصيات التقييم وتدريب منسّقين لشؤون التقييم في المقر والميدان وإعداد موقع شبكي للتقييم ومحرك بحث مناظر وتزويد الدول الأعضاء بمعلومات عن نتائج التقييم. ويرد وصف مفصل لوظائف الوحدة الأساسية في الفقرة ٣٩ من التقرير. وتلاحظ اللجنة، من الفقرة ٣٨ من التقرير، أن وحدة التقييم المستقل قامت، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بتوجيه أكثر من ٧٠ تقييماً مستقلاً لمشاريع على نطاق المكتب. ويُشار في الجدول ٥ من تقرير المدير التنفيذي إلى أنه سيُضطلع بتقييمين متعمّقين خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وأن من المزمع الاضطلاع بتقييمين آخرين خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣١- وبالنظر إلى تركيز منظومة الأمم المتحدة على الرصد والتقييم، تُرحّب اللجنة الاستشارية بإعادة إنشاء قدرة تقييم مكرّسة في المكتب وتدعم تعزيزها. وتتوقع اللجنة أن تتضمن الميزانية المقبلة معلومات مفصلة عن أنشطة التقييم التي اضطلعت بها الوحدة خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وعن التدابير المحددة التي اتخذت لتنفيذ نتائج التقييم.

٣٢- وفيما يتعلق بمسألة ذات صلة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن المكتب يبحث حالياً، استجابة لتوصية وحدة التفتيش المشتركة بإنشاء نظام داخلي لرصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن الأجهزة الرقابية، جدوى توسيع قاعدة بياناته القائمة الخاصة بتتبع مراجعة الحسابات بغرض إتاحة التتبع الإلكتروني لتنفيذ التوصيات ذات الصلة. والتاريخ المستهدف لتنفيذ توصية وحدة التفتيش المشتركة بالكامل هو منتصف عام ٢٠١٢ (انظر A/66/315/Add.1، الفقرة ١٦). وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تتضمن الميزانية المقبلة معلومات عن حالة قاعدة البيانات.